

عمان : السبت ٢١ رجب سنة ١٤١٠ هـ . الموافق ١٧ شباط سنة ١٩٩٠ م . العدد ٣٦٧٨

الفهرس

Հանձնարար

299

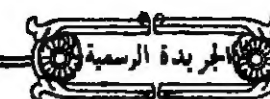
293

492

2.1

اعلان بطلان قانونين مؤقتين
اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٩٠ - قانون سوق عمان المالي
قودات البناء الوطني الاردني

مديرية المطابع العسكرية



- اعلن بان شركة الصباح للتجارة العامة المساهمة الخصوصية المحدودة تحت رقم (١٥٣٠) قد وقعت اوضاعها وفقا لقانون الشركات رقم (١) لسنة ١٩٨٩.
- اعلن بان شركة مواد البناء الاردنية المساهمة الخصوصية والمسجلة تحت الرقم (٥٠) قد وقعت اوضاعها حسب قانون الشركات رقم (١) لعام ١٩٨٩.
- اعلن بان شركة همد شاند المساهمة الخصوصية المحدودة والمسجلة تحت الرقم (٣٦٩) قد وقعت اوضاعها وفقا لقانون الشركات رقم (١) لسنة ١٩٨٩.
- اعلن بان شركة الوكالات المتحدة للسياسة والسفر المساهمة الخصوصية المحدودة والمسجلة تحت الرقم (١٤١٦) قد وقعت اوضاعها وفقا لقانون الشركات رقم (١) لسنة ١٩٨٩.
- اعلن بان الشركة المتحدة لتجارة البورسلان والتحف المساهمة الخصوصية والمسجلة تحت الرقم (٨٧٢) قد وقعت اوضاعها حسب القانون الشركات رقم (١) لعام ١٩٨٩.
- اعلن بان شركة المراكز العربية التجارية العقارية المساهمة الخصوصية المحدودة والمسجلة تحت رقم (٢١٠٠) قد وقعت اوضاعها وفقا لقانون الشركات رقم (١) لسنة ١٩٨٩.
- اعلن بان شركة مجموعة المهندسين المتحلبين للتجارة العامة المساهمة الخصوصية والمسجلة تحت رقم (١٠٠٣) تاريخ ١٤/٨/١٩٨٩ قد وقعت اوضاعها حسب قانون الشركات رقم (١) لعام ١٩٨٩.
- اعلن بان شركة تركي وشفاكوج والمسجلة تحت الرقم (٢١٢٠٢) تاريخ ٢٧/١/١٩٨٩ قد اجرت التغييرات التالية:-
- ١ - يصح اسم الشركة شركة رمزي وعزمي صباح.
 - ٢ - انسحب من الشركة خليفة بكر صديقي خليله التركي وعمود امين شفاكوج.
 - ٣ - انضم الى الشركة رمزي عمود اسعد صباح وعزمي عمود اسعد صباح اردنيان برأسمال الف دينار لكل منهما.
 - ٤ - تمضيض رأسمال الشركة بحيث يصحح الي دينار.
- تاريخ التغييرات ٢٨/٨/١٩٨٩.
- اعلن بان التغييرات التالية قيد جريته على ملكية الحصص في شركة كلية قرطبه للمعلوم التجارية والمهنية والكيمونر المحدودة المسجلة تحت الرقم (١٥٨٣) تاريخ ١٩/٣/١٩٨٥.
- | اسم المصل | النسبة المئوية | عدد الحصص المحالة |
|-----------|----------------|-------------------|
| اسم المصل | النسبة المئوية | عدد الحصص المحالة |
| اسم المصل | النسبة المئوية | عدد الحصص المحالة |
- ١١٠٠٠

إعلان

بطلان قانونين مؤقتين

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

بناء على رفض مجلس الأمة لكل من : -

١ - القانون المؤقت رقم ١ لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون سوق عمان المالي المنشور في عدد

الجريدة الرسمية ٢٧٥٣ تاريخ ١-١-١٩٧٨ .

٢ - القانون المؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون سوق عمان المالي المنشور في عدد الجريدة

الرسمية ٢٨٠٧ تاريخ ١-٩-١٩٧٨ .

بسبب ادخل موادها في صلب القانون المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦ ، فقد صدرت الإرادة الملكية السلبية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٦٢ تاريخ ٣٠-١-١٩٩٠ المتضمن إعلان بطلان القانونين المذكورين

١٩٩٠-٢-١٤

رئيس الوزراء
مضر بدران

إعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن أنه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور أحيل القانون المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦ قانون سوق عمان المالي المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٦٢٩ تاريخ ١-٦-١٩٧٦ إلى مجلس الأمة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقتره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الإرادة الملكية السلبية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

١٩٩٠-٢-١٤

رئيس الوزراء
مضر بدران

نخيل الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واخالفته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم ١ لسنة ١٩٩٠

قانون سوق عمان المالي

الفصل الاول

تعريفات واحكام اساسية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٩٠) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المحددة لها الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

البنك	:	البنك المركزي الاردني .
الوزير	:	وزير المالية في المملكة
المحافظ	:	محافظ البنك المركزي
البنك المرخص	:	البنك التجاري المرخص بموجب قانون البنوك الاردني .
مؤسسة الاقراض المتخصصة	:	كل مؤسسة او هيئة اعتبارية انشئت في المملكة وهذها الرئيسي منح القروض لاغراض خلسة ويعينها مجلس الوزراء ويعتبرها لاغراض قانون البنك المركزي مؤسسة اقراض متخصصة بعد الاستئناس برأي المحافظ .
السوق	:	سوق عمان المالي .
اللجنة	:	اللجنة المؤلفة لادارة السوق وفقاً لاحكام هذا القانون .
القاعة	:	المكان المخصص في مبنى السوق لتنفيذ عمليات البيع والشراء وفقاً لاحكام هذا القانون .
العضو	:	الشخص المعنوي الذي يكون ممثلاً في السوق بموجب هذا القانون .
الوسيط	:	الشخص المعنوي او الطبيعي الذي يعمل وسيطاً وفقاً لاحكام هذا القانون .
الاوراق المالية	:	الاسهم والسندات والادونلت التي تصدرها في المملكة الحكومة او المؤسسات الحكومية او البلديات او الشركات المساهمة الاردنية العامة والخاصة وايضا اوراق مالية اخرى قابلة للتداول .
التعامل بالاوراق المالية	:	عمليات شراء الاوراق المالية وبيعها مباشرة او بفاواسة وثبتت هذه العمليات في سجلات السوق وفقاً لاحكام هذا القانون والانتظمة والظوابط المنسادة بمقتضى هذا القانون .

محكمة العدل

المادة ٣ -

- ١ - يؤسس في عمان سوق لبيع وشراء الأوراق المالية وفق احكام هذا القانون ، يسمى سوق عمان المالي .
- ب - يتمتع هذا السوق بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي ويكون له حق التعااضي والتوكيل .
- ج - يعتبر هذا السوق مؤسسة عملة ، تقوم باعمال تجارية في علاقاتها مع الغير وتخضع لاحكام قانون التجارة فيما لا يكون مغايراً لاحكام هذا القانون .
- د - يتمتع السوق بالاغفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

المادة ٤ -

تشمل غايات السوق ما يلي :

- ١ - تنمية الادخار عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية ، وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد القومي .
- ب - تنظيم ومراقبة اصدار الأوراق المالية والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته وما يضمن مصلحة البلاد المالية وحماية صغار المدخرين .
- ج - جمع الاحصائيات والمعلومات اللازمة لتحقيق الغايات المذكورة ونشرها .

المادة ٥ -

- ١ - لا يجوز التعامل في السوق الا بالأوراق المالية المقبولة فيه وفق احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بهتفضاه .
- ب - ينحصر حق القيام بالتعامل بالأوراق المالية المقبولة في السوق بالوسطاء ، ولا يجوز التعامل في المملكة بهذه الأوراق الا داخل الغامه ، الا اذا اجازت اللجنة غير ذلك بموجب أنظمة او تعليمات خاصة .
- ج - للجنة ان تقرر بطلان اي تعامل بالأوراق المالية جرى مخالفاً لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بهتفضاه .

الفصل الثاني

الأعضاء والوسطاء

المادة ٦ -

تشمل عضوية السوق حكماً والزاماً :

- ١ - البنوك المرخصة .
- ج - مؤسسات الاقراض المتخصصة .
- د - كل شركة مساهمة عامة اردنية يبلغ رأسمالها المدفوع مائة الف دينار او اكثر .
- هـ - الوسطاء المقبولون وفق احكام هذا القانون .

المادة ٧ -

- ١ - ملحق بجميع الشركات المساهمة العامة غير العضوية في السوق ان تسجل عمليات بيع وشراء اسهمها في السوق وتبين اسماء الشاهدين للجنة التصفية في سجل خاص ، ولا يجوز للجنة ان تسجل او تعلن المعلومات الواردة في هذا السجل الا من اللجنة الاحصائية الاجنبية .
- ب - اذا تم التخلي عن اسهم في السوق او في الأوراق المالية مسجلة ومقبولة لدى السوق خارج حدود المملكة ، فلا يعتبر هذا التخلي من هذا السجل الا اذا اقررت بتصديق سجل التعامل في السوق خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ التخلي ، وذلك دون اجماع باحكام المادة ٤ من هذا القانون .

المادة ٨ -

- ١ - على كل شخص طبيعي او معنوي ، يرغب بأن يكون وسيطاً في السوق ، ان يتقدم بطلب الى اللجنة للحصول على الترخيص اللازم ، على ان تصدر اللجنة قراراً بذلك بالموافقة او الرفض .
- ب - يتم تحديد عدد الوسطاء وصفة الوسيط ونوع العمل الذي يقوم به بقرار من اللجنة .
- ج - يشمل عمل الوسطاء الامور التالية :

- ١ - وسيط بالعمولة .
- ٢ - وسيط يشتري ويبيع لصالح محفظته .
- ٣ - وسيط مقضي لاصدارات الأوراق المالية الجديدة .
- ٤ - وسيط بائع لاصدارات الأوراق المالية الجديدة .
- ٥ - وسيط مستشار مالي للاستثمارات في الأوراق المالية .

المادة ٩ -

يجب ان تتوفر الشروط التالية في من يقبل وسيطاً في السوق :

١ - الشخص الطبيعي :

- ١ - ان يكون اردني الجنسية وان لا يقل عمره عن ٣٠ سنة .
- ٢ - ان يكون متمتعاً بالحقوق المدنية .
- ٣ - ان لا يكون قد اعلن افلاسه او قد حكم بجنحة سائنة او جنائية .
- ٤ - ان لا يقل رأسماله المدفوع عن ١٠٠٠٠ دينار اردني .
- ٥ - ان يقدم لامر اللجنة ضمانة مالية كافية بالبلغ الذي تقرره اللجنة على ان لا يقل عن ١٠٠٠٠ دينار اردني .

ب - الشخص المعنوي :

- ١ - ان تكون شركة اردنية .
- ٢ - ان يكون اكثرية الشركاء فيها من الجنسية الاردنية .
- ٣ - ان لا يكون مديرها والشركاء المؤسسون بادارتها قد اعلنوا افلاسهم او قد حكم عليهم بجنحة سائنة او جنائية .
- ٤ - ان يكون مديرها حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية الاردنية او ما يعادلها على الاقل وان يكون قد عمل في المؤسسات المالية او المصرفية مدة لا تقل عن خمس سنوات .
- ٥ - ان يجيد الشركاء الموضوعون بإدارة الشركة القراءة والكتابة باللغة العربية ، وان يكونوا قد عملوا في المؤسسات المالية والمصرفية مدة لا تقل عن خمس سنوات .
- ٦ - ان لا يقل رأسمال الشركة المدفوع عن ١٠٠٠٠ دينار اردني .
- ٧ - ان تقدم الشركة لامر اللجنة ضمانة مالية كافية بالبلغ الذي تقرره اللجنة على ان يقل عن ١٠٠٠٠ دينار اردني .

المادة ١٠ -

تسقط العضوية من عضو السوق :

- ١ - اذا فقد أحد الشروط اللازمة للعضوية وفق احكام هذا القانون .
- ب - اذا تقرر اسقاط العضوية عنه وفقاً لاحكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بهتفضاه .

المادة ١١ -

تسقط صفة الوسطاء من الوسيط في السوق :

- ١ - اذا فقد أحد الشروط اللازمة لممارسة عمل الوسيط في السوق .
- ب - اذا تقرر اسقاط صفة الوسيط عنه وفقاً لاحكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بهتفضاه .

محكمة العدل

المادة ١٢ -

١ - لا يجوز للمضو أو الوسيط الأمشاء بأمرار العملاء واسماهم سواء كانت متعلقة بمن يعمّل لحسابهم الخاص أو الآخرين .
ب - تضع اللجنة تعليمات خاصة تنظم الحالات التي يسمح للوسطاء فيها بالتعامل في السوق لحسابهم الخاص .

المادة ١٣ -

١ - يخضع الوسطاء للترتيبات الخاصة بمسك الدفاتر التجارية ويجب عليهم مسك دفاتر يضمنون فيها جميع العمليات التي يقومون بها حسب تواريفها دون أن يترك فيها أي فراغ أو كتابة بين الأسطر أو تشطيب وعليهم اقبال هذه الدفاتر يوميا . وتخضع هذه الدفاتر على الدوام لرقابة لجنة السوق .
ب - على الشركات الأعضاء والوسطاء تقديم المعلومات والبيانات والإحصاءات التي تطلبها اللجنة وفق النماذج وضمن المدة التي تحددها .

المادة ١٤ -

يتقاضى الوسطاء أجورا لقاء قيلولهم بعمليات السوق حسب تعرفة يجري تحديدها من قبل اللجنة ويصدق عليها الوزير .

الفصل الثالث

قبول الأوراق المالية في السوق

المادة ١٥ - يتم قبول الأوراق في السوق بقرار من اللجنة .

المادة ١٦ - تقبل في السوق جميع السندات الصادرة من الحكومة ومؤسساتها العامة التي تكفلها الحكومة وجميع أدوات الخزينة وسندات الدين التي تصدرها الشركات وفقا لأحكام قانون الشركات .

المادة ١٧ - يجب على كل شركة مساهمة عامة أردنية يبلغ رأسمالها المدفوع مئة ألف دينار على الأقل أن تطلب قبول أسهمها للتداول في السوق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ منح الشركة حق السبروع في العمل ، أما الشركات المساهمة الأخرى فيجب لها أن تطلب قبول أسهمها للتداول في السوق بمبلغ رأسمالها . شريطة أن تكون قد نشرت ميزانيتها آخر سنتين ماليتين ، وفي جميع الأحوال للجنة أن تقرر قبول أو رفض الطلب في ضوء الأنظمة والتعليمات التي تضعها لتنظيم تداول قبول الأوراق المالية .

المادة ١٨ - مع مراعاة أحكام هذا الفصل يحدد النظام الأحكام التي تنظم قبول الأوراق المالية والتعامل بها في السوق والتي تتعلق بكل ذلك .

الفصل الرابع

مالية السوق

المادة ١٩ - تكون مالية السوق من الموارد التالية :-

- ١ - اشتراكات الأعضاء .
- ٢ - رسوم الوسيط .
- ٣ - العمولات التي يستوفونها السوق لقاء عمليات البيع أو الشراء .
- ٤ - الغرامات التي تفرضها اللجنة على المخالفين .
- ٥ - اشتراكات في نشرات السوق الدورية .
- ٦ - ربح الهبات التي تمنحها السوق الحكومة أو أي من أعضاء السوق أو أية جهة أخرى على أن تقرن بموافقة مجلس الوزراء .
- ٧ - القروض التي تحصل عليها السوق .

المادة ٢٠ - ١ - بالرغم مما ورد في القانون رسوم الطوابع المعمول به ، تعفى عقود البيع المبرمة في قاعة السوق وعقود تفويض البيع أو الشراء التي تعفى من العملاء للوسطاء ، وشهادات تلك الأوراق المالية من رسوم طوابع الواردات .

ب - وتستوفي السوق رسوم طوابع الواردات عن عقود تحويل الأوراق المالية فقط . وذلك بنسبة ١٥ بالالف من القيمة الاسمية للأوراق المالية وتشمل هذه النسبة ضريبة الحرس الوطني .

ج - بالرغم مما ورد في قانون الشركات أو في أنظمة الشركات المساهمة العامة المقبولة أوراها المالية لدى السوق ، فإنه لا يحق لهذه الشركات استثناء رسوم على عقود تحويل الأوراق المالية أو أي بدل مقابل إصدار شهادات أسهمها أو أسلاك قرضها .

د - تخضع عمليات بيع وشراء الأسهم والسندات في القاعة وكذلك عمليات تسجيل المشار إليها في الفقرتين (١ ، ب) من المادة ٧ والمادة ٩ من هذا القانون لمعمولة نسبوية تحددها اللجنة وتستوفوها السوق على أن لا تتجاوز هذه المعمولة المتبادلة ما مقداره ١٪ واحد في المئة ، من قيمة الأوراق المالية المتبادلة ، وتستوفى المعمولة من البيع والمشتري بنفسه .

المادة ٢١ - تعد اللجنة الموازنة السنوية التقديرية للإيرادات والنفقات ويصدق عليها الوزير قبل بداية السنة المالية للسوق .

المادة ٢٢ - لا يجوز سحب أي مبلغ من أموال السوق إلا بقرار من اللجنة وتوقيع المفوضين عنها .

المادة ٢٣ - يؤول إلى الخزينة خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر من انتهاء كل سنة مالية أي مائض من الإيرادات بعد اقتطاع جميع النفقات الأساسية والجارية للسوق في تلك السنة .

المادة ٢٤ - يتولى تدقيق حسابات السوق محاسب قانوني مرخص تعينه اللجنة .

المادة ٢٥ - تبدأ السنة المالية للسوق في ١/١ من كل عام وتنتهي في ١٢/٢١ منه على أن تبدأ السنة الأولى من تاريخ نفاذ هذا القانون .

الفصل الخامس

إدارة السوق

المادة ٢٦ - ١ - تتولى إدارة السوق لجنة إدارة يعينها مجلس الوزراء بنسب من الوزير وتكون من :-

- ١ - المدير العام للسوق رئيسا .
 - ٢ - مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة أو من ينوب عنه مفوضا .
 - ٣ - ممثل عن البنك مفوضا .
 - ٤ - ممثل من البنوك المرخصة ومؤسسات الاقتراض المتخصصة مفوضا .
 - ٥ - ممثل عن الشركات المساهمة الأعضاء حكما في السوق مفوضا .
 - ٦ - ممثل عن غرفة صناعة عمان مفوضا .
 - ٧ - ممثل عن اتحاد الغرف التجارية الأردنية مفوضا .
 - ٨ - ممثل عن جمعية وسطاء سوق عمان المالي مفوضا .
- ب - يعين بديل لكل عضو من أعضاء اللجنة ويبارس صلاحياته في حلة قيلول وفق الأسس المبينة في الفقرة ١ - .

المادة ٢٧ - ١ - يعين المدير العام ويحدده ويؤيد بقرار من مجلس الوزراء وبناء على تنسيب الوزير .

ب - تنتخب اللجنة في أول جلسة لها نقيب للرئيس وأميناً للسوق ويكون صوت الرئيس مرجحا عند تصويقي الأصوات .

المادة ٢٨ - مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

المادة ٢٩ - ١ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير حل اللجنة واعادة تشكيلها او اغفاء احد اعضائها .

ب - يفصل من اللجنة حكما بقرار من الوزير كل عضو حكم بجنايته او بجرم شائن او اعلن الملاحقة .

ج - يعد مستقلا من اللجنة حكما بقرار من الوزير كل عضو يغيب عن حضور جلسات ثلاث مرات متتالية .

المادة ٣٠ - ١ - على رئيس اللجنة ان يفرغ لعمالها ولا يجوز له الجمع بين وظيفته هذه ووظيفة اخرى طيلة مدة رئاسته للجنة .

ب - يتقاضى اعضاء اللجنة تعويضات شهرية يحددها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ، ويتحمل البنك هذه التعويضات واية نفقات اخرى يقتضيها تأسيس السوق وادارته ، خلال فترة التأسيس ولدة لا تتجاوز السنة اشهر من تاريخ مباشرة السوق لعملياته .

المادة ٣١ - ١ - تدرس اللجنة بالنسبة للسوق الصلاحيات التي يعطيها قانون الشركات لاجاس الادارة في الشركة المساهمة العلية بالاضافة الى الصلاحيات التي يمنحها ايها قانون السوق والانظمة الصادرة بمقتضاه .

ب - يارس المدير العام ، بالاضافة الى الصلاحيات التي يعطيها له هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه ، الصلاحيات التي يعطيها قانون الشركات لرئيس مجلس الادارة والمدير العام في الشركات المساهمة العلية ، عند الاقتضاء .

ج - يحدد النظام الداخلي صلاحيات نائب الرئيس وامين السر .

المادة ٣٢ - ١ - تشمل صلاحيات اللجنة بصورة خلسة ما يلي :

١ - وضع الانظمة اللازمة لتنظيم شؤون السوق وادارته وسيره .
٢ - التوصية الى المراجع الحكومية المختصة لكل ما من شأنه ان يساعد على تنمية السوق وحماية اموال الدخريين .

٣ - ايقاف نشاط السوق ، عند الاقتضاء ، لمدة محدودة لا تتجاوز ثلاثة ايام عمل يحظر خلالها التعامل بالاوراق المالية في السوق وذلك بموافقة من الوزير ، ولاي مدة تتجاوز ذلك بموافقة من مجلس الوزراء .

٤ - ايقاف التعامل بالاوراق المالية الصادرة من جهة او جهات معينة للبدء التي تراها اللجنة مناسبة .

٥ - وضع تعليمات تنظيم حسابات وازدات السوق ونفقاته واصدار موازنته السنوية والمصادقة عليها .

ب - للجنة ان تطلب الى الاعضاء تزويدها بابة معلومات او بيانات مالية تراها ضرورية لتحقيق مهمتها كما لها ان تنشر اية معلومات اضافية من الاوراق المالية المتعلق بها لتكفل سلامة التعامل والمطبلل المستثمر .

المادة ٣٣ - ١ - تشكل الاعضاء في السوق فيها بينهم هيئة عامة مهمتها الاساسية تتبع اوغناغ السوق ودراسة شؤونها واقتراح سبل زيادة ماعليتها .

ب - تتجمع الهيئة العامة مرة واحدة سنويا على الاقل وكلها قدمت الحجة الى ذلك وذلك بناء على دعوة من رئيس اللجنة او بطلب خطي مؤرخ عليه من اكثرية الاعضاء .

ج - يرأس الهيئة العامة في اجتماعاتها السنوي نائبها العام والعضو السوي للسوق .

المادة ٣٤ - يحدد النظام الداخلي للسوق كل ما له علاقة بادارة السوق العلية واسموسل العمل وبصورة خلسة :

١ - صلاحيات اللجنة ووظائف رئيسها واعضائها وواجباتهم وفقا لاحكام هذا القانون .
ب - احكام قبول الاعضاء والوسطاء في السوق وحقوقهم وواجباتهم واسقط العضوية او صفة الوساطة عنهم .

ج - احكام تنظيم الشؤون المالية للسوق .

د - احكام قبول الاوراق المالية التي يجوز التعامل بها في السوق وشروط شطبها .

هـ - احكام تنظيم التعامل بالاوراق المالية في السوق وشروط تسجيلها واعلان الاسعار وكل ما من شأنه حماية واعلام الدخريين والمستثمرين .

و - اشتراكات الاعضاء ورسم الوسطاء والعمولات التي يستوفها السوق لقاء عمليات البيع او الشراء .

ز - احكام التأديب واجراءاته .

ح - اية امور اخرى تتطلبها ادارة السوق او حسن سير العمل فيه .

الفصل السادس

الاشراف الحكومي

المادة ٣٥ - ١ - يعين لدى السوق مندوب للحكومة يسميه الوزير من موظفي الصنف الاول من وزارة المالية .

ب - مدة تعيين هذا المندوب ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ج - للوزير ان ينهي تعيين هذا المندوب قبل انتهاء مدته على ان يعين مندوبا اخر خلال ثلاثة ايام من تاريخ انتهاء تعيين المندوب السابق .

المادة ٣٦ - يتولى مندوب الحكومة مراقبة صحة المعاملات التي تجرى في السوق وبصورة خاصة مراقبة تطبيق القوانين والانظمة المتعلقة بها .

المادة ٣٧ - ١ - يحضر مندوب الحكومة اجتماعات لجنة السوق ويشارك في مناقشتها ولا يملك حق التصويت .
ب - لمندوب الحكومة حق الاعتراض على قرارات لجنة السوق ذات الطابع المالي التي تبذلها غير قانونية ولا بد في حالة الاعتراض هذه من موافقة اغلبيه ثلثي اعضاء اللجنة الحاضرين لاعتماد قرار الاعتراض نافذ المفعول .

المادة ٣٨ - على مندوب الحكومة ان يقدم الى الوزير تقريرا ربع سنوي حول نشاط السوق وما يراه المندوب من اجراءات تساعد على تحقيق غايات السوق .

الفصل السابع

التأديب

المادة ٣٩ - ١ - يتكون المجلس التأديبي من ثلاثة اعضاء ويصدر قرارا بتكوينه من الوزير .

ب - يتكون المجلس على الشكل التالي :

١ - رئيس اللجنة رئيسا .

٢ - عضوين تنتخبهما اللجنة من بين اعضاءها .

٣ - يتولى مجلس التأديب الفصل فيما يستدل الاعضاء والوسطاء في السوق من مخالفات مملكية او اجرائية لانظمة السوق وتعليماته .

المادة ٤١ - يخطر المجلس التأديبي صلاحياته من تلقاء نفسه او بناء على شكوى من الوزير او المحافظ او اللجنة او من اي شخص اخر ذي علاقة .

محكمة الشئون المالية

المادة ٤٢ - يجوز للمجلس التاديبى فرض اي من العقوبات التاديبية التالية :

- أ - التوبيخ .
- ب - الإنذار .
- ج - الغرامة المالية من ١٠ - ٥٠ دينار .
- د - انقاف عن العمل من يوم الى ثلاثة اشهر .
- هـ - الشطب النهائي من عضوية السوق او الفصل من العمل فيه .

المادة ٤٣ - يجوز الطعن في قرارات المجلس التاديبى في حالات الوقف عن العمل او الشطب النهائي من عضوية السوق او الفصل من العمل فيه لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ القرار .

الفصل الثامن

احكام عامة

المادة ٤٤ - ١ - لا معنى تثبيت تبادل الاوراق المالية وانتقال ملكيتها في سجلات السوق اصحاب العلاقة من القيام باجراءات تسجيل نقل الملكية المنصوص عنها في قانون الشركات او القوانين والانتظمة الاخرى النافذة .

ب - بالرغم مما ورد في المادة ٦٧ من قانون الشركات او في اي قانون او نظام اخر او في عقد تأسيس او نظام اية شركة ، لا يخضع انتقال الاوراق المالية القابلة للتداول والتي يتم بيعها او شراؤها في السوق لشرط موافقة مجلس ادارة الشركة المساهمة المالية ذات العلاقة وعلى الشركة تسجيل ملكية هذه الاوراق من اي قيد وذلك باستثناء الحالات الاتية :

١ - اذا كان البيع او النقل بخلاف احكام القوانين النافذة او الانتظمة المتعلقة بحظر انتقال تلك الاوراق الى الاجانب غير المصرح .

٢ - اذا كانت الاوراق مرهونة او حبيوزة .

٣ - اذا كانت الاوراق مقفولة ولم يطمع شهادات جديدة بدلا عنها .

ج - تلزم الشركات المساهمة المالية بتسجيل العقود المبرمة في السوق خلال ثلاثة ايام عمل على الاكثر من تاريخ استلامها لتلك العقود .

د - يجوز اللجنة ، وبناء على تنسيق من مراقب الشركات ان توقف بقرار محلل عمليات انتقال ملكية الاسهم اذا تجاوزت نسبة الاسم المقتولة لشخص واحد ، طبيعي او معنوي ١٠٪ من مجموع اسهم الشركة ، وذلك اذا ثبت ان هذا الانتقال يتعارض مع مصلحة الاقتصاد الوطني وفي هذه الحالة يجوز لاي فريق متضرر ان يطعن بالقرار امام وزير الصناعة والتجارة الذي يجب ان يصدر قراره خلال ثلاثة ايام من تاريخ الطعن .

المادة ٤٥ - اذا انقضى السوق تحول امواله وكلفته موجوداته الى الحكومة .

المادة ٤٦ - قرارات الوزير والمحفظ واللجنة تسي حدود احكام هذا القانون خاضعة للطعن امام محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغها .

المادة ٤٧ - ١ - كل مخالفة لاحكام هذا القانون تعرض المخالف لغرامة لا تقل عن ٥٠٠ دينار ولا تزيد عن ٥٠٠٠ دينار .

ب - تخال هذا المخالفات الى المحكمة المختصة من قبل رئيس اللجنة .

المادة ٤٨ - لرئيس اللجنة الاستماع بلجنة الامن المختصة بالمحافظة على النظام داخل السوق وفي ضبط المخالفات عند وقوعها .

المادة ٤٩ - تسجل عمليات بيع الاوراق المالية المقبولة في السوق والتي يتم بيعها بائرا من المحاكم المختصة في سجل خاص بين ايديها واسعار تعاملها ولا يجوز للجنة ان تسجل او تعلن المعلومات الواردة في هذا السجل الا من الناحية الاحصائية الاجمالية .

المادة ٥٠ - يحدد الوزير بقرار منه تاريخ البشيرة بالتعامل في الاوراق المالية في القاعة وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة ٥١ - ١ - لمجلس الوزراء اصدار الانتظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانتظمة الخاصة بموظفي ومستخدمي السوق وكيفية تعيينهم وانتهاء خدمتهم وحقوقهم وواجباتهم ورواتبهم والاعوانهم وانتظمة الادخال الخاصة بهم ونظام اللوازم والنظم المالي للسوق .

ب - الى ان تصدر الانتظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ، تخول لجنة ادارة السوق لمدة سنة واحدة تبدأ من تاريخ ١ - ١٩٧٨ قابلة للتجديد لدنة واحدة اخرى بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيق الوزير صلاحية تطبيق ناك الاحكام بما في ذلك وضع الاحكام والشروط الخاصة بالامور التالية :

١ - قبول الاعضاء والوسطاء في السوق وبيان حقوقهم وواجباتهم وتحديد شروط استقطاب العضوية او صفة الوساطة عنهم .

٢ - تنظيم الشؤون المالية والادارية للسوق .

٣ - قبول الاوراق المالية التي يجوز التعامل بها في السوق وشطبها .

٤ - تنظيم التعامل بالاوراق المالية في السوق وتسجيلها وعلان الاسعار وكل ما من شأنه حماية واعلام المخبرين والمستثمرين .

٥ - تحديد اشتركت الاعضاء ورسوم الوسطاء والعمولات التي يستوفيها السوق لقاء عمليات البيع والشراء .

٦ - المخالفات المسببة والاجرائية التي تستوجب التاديب بالنسبة للاعضاء والوسطاء وموظفي السوق وسائر العاملين فيه .

٧ - صلاحيات اللجنة ورئيس ونائب الرئيس والمدير العام وامين السر وامين الصندوق .

٨ - اية امور اخرى تتطلبها ادارة السوق وحسن سير العمل فيه .

المادة ٥٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٣٠ - ١ - ١٩٩٠ م .

الحسين بن طلال

وزير التربية الاجتماعية عبد المجيد الشريفة	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليم مسعود	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير التخطيط المهندس عوني المصري	وزير النقل والاتصالات ابراهيم ايوب	وزير المالية والاسكان عبد الرؤوف الروابدة	وزير المحكمة د. محمد فضوب الزين
وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبد الباقي جوي	وزير الصناعة والتجارة د. زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه	وزير الاملاك ابراهيم عز الدين
وزير المعمل د. قسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ علي الفقي	وزير المعدل يوسف الجبزين	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان
وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الكريم الدغمي	وزير السياحة والآثار عبد الكريم الكباريتي	وزير الشطب ابراهيم الفباشه
وزير التفتة د. خالد الكركي	وزير الزراعة د. سليمان عريبات	وزير الطاقة والثروة المعدنية ثابت الطاهر	وزير التوطين نبيل ابو الهدى